

نحو معالجة إبستيمو - أنثروبولوجية للمسألة اللغوية

في الجزائر

الأستاذ الدكتور سعيد عياحي جامعة سعد دحلب - البليدة

مقدمة:

لقد كانت المسألة اللغوية منذ سنوات الاستقلال الأولى مدار نقاش متعدد الأوجه بين أطراف على غير نفس المقاس الفكري والسياسي، وخرجت بعضها عن الالتزام العلمي والفكري وتحولت إلى مشكلة أضيفت بثقلها إلى ما خلفته الإدارة الاستعمارية من ميراث غير متوازن في التعامل مع المسألة اللغوية في الجزائر، وكان مصدر المشكلة الحادة التي حصلت في تلك الفترة وأخلطت حسابات الفرنسيين أكثر من الجزائريين، حصول انتقال الفهم والممارسة اللغوية من تناول الإحداثيات التاريخية للظاهرة من إشكالية اللغة إلى إشكالية التعريب **de la langue arabe a l'arabisation**.

ففيما يبدو كان تناول المسألة اللغوية من البداية يتحدّد على أساس كونها تتعلق بإحداث توازن في الحضور اللغوي (فرنسي - عربي) بين الفئات المؤهلة لغويا واتصاليا أسهل وأيسر من تحويلها إلى لغة رسمية ترعاها مؤسسات جزائرية رسمية، وقد يكون على رأس هذه المؤسسات من يحوّل وينقل اللغة العربية ضمن هياكل التعريب إلى مشروع سياسي للدولة الجزائرية وهذه الأخيرة تحيله إلى مشروع ملزم ثقافيا باعتباره مقرونا أو سيقترن لاحقا باسترجاع هوية حتمت الظروف التاريخية غيابها الطويل عن المجتمع الجزائري (1)، وعملية الاسترجاع هذه رافقتها خطابات ترى مستقل الدولة الجزائرية في خطر من دون إعادة تثبيت الهوية العربية وتعميم استعمال اللغة العربية والتفكير في ملء فراغ لغوي رسمي عمره 132 سنة، وهكذا ظل الاحتكاك اللغوي على تماس مستمر.

لهذا بدا واضحا أن الفرنسيين والجزائريين وقفا وجها لوجه أمام حقيقة العلاقة بين اللغة والمجتمع، ولكن من زوايا مختلفة عند الاندفاع نحو في معالجة الظاهرة اللغوية بثقل الماضي وخرج الحاضر، وانشغلا بالاجتهاد لتخمين الوضع المستقبلي للغتين الفرنسية والعربية في جزائر ما بعد 1962م، ولهذا تحول مشروع التعريب إلى مشكلة حقيقية كانت

في كل مرة تباعد بين الطرفين (دولة مقابل دولة) وبين النخب العضوية (مفرنسين في مقابل معربين) (2)، خاصة كلما تعمق الجدل بين هذه الأطراف حول المصير اللغوي للجزائر الجديدة، فقد كان هناك تقدير خاطئ يرى في مشروع التعريب استبدالا وتهميشا للغة الفرنسية وميراثها الثقافي، فلمصير لم يكن ذا طابع سياسي بقدر ما كان يفوقه في اتجاهات شتى لم تكن تتوقف بالضرورة عند حد التفكير في التأسيس للغة وللمشروع. اتخذ التعريب أبعادا عديدة ومختلفة - لم تكن متوقعة - بالنظر إلى سعة الآفاق والمجالات التي ارتبطت أو سترتبط به، فبقدر ما طرح المشروع انشغالات فكرية وسياسية وأيديولوجية بقدر ما طرح كذلك مشروعا ضخما من الأسئلة، كان البعض منها مرتبط بمعطيات جديدة طرأت بعد 1962م ولم تكن متجذرة أو مرتبطة بصراعات الحركة الوطنية في أربعينات وخمسينيات القرن الماضي (3)، على خلفية كونها كانت نابعة أساسا من حالة القلق.

من جهة هناك قلق حالة الاستقلال والبحث عن نموذج جديد للإنسان والمجتمع والدولة ومن جهة ثانية قلق شديد من ضياع مجد اللغة الفرنسية، التي كانت بكل المقاييس وظلت بامتياز اللغة الرسمية في الجزائر، مما كان سببا في خلق انشغال إضافي حملته طموحات كبيرة ومساعي حثيثة بذلتها النخبة المدافعة عن اللغة العربية الباحثة عن شفاء لعله قلق الاستقلال (4)، والحقيقة أن هذا القلق العام كانت تمليه في حالة الحرج التي انتابت الكثير عن حال ومستقبل اللغة والثقافة في الجزائر بعد 1962م.

من الصعب الإقرار اليوم بأن الواقع الثقافي واللغوي للجزائر الذي ارتبط باستمرار بكل إحداثيات المسألة اللغوية، إنما جاءت هيئته في تشكيلها بعيدة عن تجاذبات فترة الستينيات من القرن العشرين، بل إن ما نشهده اليوم من بقاء الصراع الملتف حول المسألة اللغوية بعيد ثقافي لغوي، إنما هو امتداد للإشكالية التي تم طرحها بعد سنة 1962م واتخذت فيها أطراف كثيرة مواقف وقرارات ونجمت عنها وضعيات واتجاهات (5)، لذا نرى من الوجهة القول اليوم أن ما نجد أنفسنا ميالين لطرحه على شكل تساؤلات وانشغالات بشأن هذه الوضعية، باحثين عن الموقف الصواب بالنظرة العقلانية للأشياء، إنما يجب طرحها وصَبَّها في سياق لغوي - ثقافي نفهم من خلاله السير التاريخي الذي

اندرجت فيه النقاشات والقرارات المتعلقة بمختلف أوجه المسألة اللغوية ومن بينها مشروع التعريب وبلغة أو لغات التعليم الممكنة.

إن الحاضر يعيد إبراز إشكالية الماضي ولكن بأوجه مختلفة يراعي فيها تغير المعطيات ومواكبة ميزان الذهنية السائدة بين الناس، إن جمع هذه التساؤلات والانشغالات ضمن نظام تفكير نقدي متوازن، يفحص المكوّنات ويقدر الأثر ويستشرف طبيعة النتائج بالترافق مع مقدمات عواملها (6)، هو مما يسهّل علينا أمر معاينة واقع ومستقبل الحياة الثقافية في الجزائر وموقع المسألة اللغوية فيها، ومواجهة حوادث التاريخ بكل جرأة ومسؤولية.

كل المواقف والأفكار والتساؤلات التي طرحت حول هذه المسألة إنما جاءت لتكشف عن قلق كبير بخصوص مستقبل اللغة والثقافة في الجزائر، لما لذلك من ارتباط وثيق بلامح مشروع المجتمع الجزائري الجديد، الذي سيتبلور في النهاية بضرورة وجود إجماع بين الأطراف الفاعلة في السّلطة، وحالة القلق السائدة آنذاك كانت حالة عامّة تشترك فيها الأطراف جميعها، ولكن هذا القلق يعتبر أيضا دافعا إضافيا لوجود مساعي من مواقع عديدة لكسب معركة السيطرة الإدارية وفرض الهيمنة اللغوية عن طريق البحث عن تحالفات المواقع داخل جيوب الإدارة الرسمية للدولة (7)، لأنّ النموذج الإداري الفرنسي في رسميته الاستعماريّة وبكل مكوناته قد توقف نظريا عند حدود سنة 1962م بدخول الدولتين في إدارة المرحلة الانتقالية.

لكن مع ذلك كانت هناك رغبة قوية لدى عدد من الفاعلين في استمرار النموذج الإداري الفرنسي بكلّ مكوناته وخاصة اللغة الفرنسية الإدارية، وساند الفرنسيون هذا الاتجاه بكل قوة وسعوا لتدعيمه بالوسائل المتاحة أمامهم، وهو أمر طبيعي بالنظر لما في ذلك من ضمانة لاستمرار الحضور اللغوي - الثقافي الفرنسي بمختلف أشكاله، وخاصة أنّ هناك طبقة إداريّة عريضة تتمسّك بذلك وتسانده بكلّ قوة وذكاء، ولقد قام السفراء الفرنسيون المعتمدون في الجزائر من جويليّة 1962م إلى غاية نوفمبر 1971م بأدوار سياسية كبيرة وموسّعة في هذا الاتجاه وهم على التوالي (8): Jean Marcel Jeanneney (جويلية 1962)، Georges Gorse (جانفي 1963)، Bruno De leusse (ماي 1967)،

Jean Basderant (نوفمبر 1968)، Georges-Henri Soutou (نوفمبر 1971).

لقد كان الوضع الحاسم والمناسب آنذاك - على الأقل من حيث التصور والنظر - يقوم على أهمية تحقيق وجهة نظر وطنية بخصوص جعل مشروع التعريب على علاقة اتساق باتجاهات المسألة اللغوية، ومن ثمة إمكانية صياغة وطرح المشروع وطنيا وليس سياسيا بإشراك الكل في تحديد مصير المسألة، وإلزام من يتشكك بتقديم لائحة شكوكه أمام الجميع وأن يطرح تساؤلاته من وجهة النظر الوطنية دفعا وإبعادا للمغالطات والنوايا السيئة التي قد يفرضها الوضع اللغوي (9)، لكون أن تحقيق مثل هذا الوضع يعني فتح كل الفرص وإتاحتها لأجل مساهمة كل الأطراف في رسم معالم المستقبل اللغوي والثقافي للمجتمع وتصفية أي شبهة قد تحصل في هذا المسار، ليس بقرار خاص قد يفهم وقد يفسر على أنه انتحال سياسي تتعمده السلطة لأغراض تعرفها وتسعى لتحقيقها، ولكن لأن الحالة التعليمية والإعلامية والثقافية للبلد آنذاك تقتضي تناول وطرح القضية في بعدها الوطني أولا وقبل أي اعتبار آخر.

إخراج وإبعاد السلطة كطرف محتمل أو متهم في القضية على أساس أنها تمثل دائرة من دوائر الصراع في إدارة اتجاهات المسألة اللغوية، يمكن معالجته وتصفيته من خلال إلزام الجميع بقبول المشروع وتدعيم إنجازهم من زاوية المصلحة الوطنية والمبادرة بتقديم الأفكار والآراء الخاصة بالقضية ضمن هيئات ومؤسسات الدولة الرسمية والمؤهلة للقيام بمثل هذه المهام الثقافية واللغوية (10)، والوصول إلى تحقيق هذا المقصد، يضع الجميع في نفس الموقع من حيث الالتزام بالمسؤولية وفي نفس الصعيد من حيث المبادرة والمناقشة بلا تقدم ولا تأخر ولا ادعاء بوجود ميول لشراء المواقف والذمم وممارسة الضغوط على أصحاب الآراء الجريئة.

عندئذ يستشعر الجميع أهمية تواجدهم في ساحات المناقشة والمبادرة وضرورة إبداء الإرادة الشخصية والفكرية والوطنية تجاه كل القضايا المطروحة والمثيرة للتساؤلات والنقاش والجدل، وإبداء الرغبة بناءً على ذلك في الذهاب نحو تكريس اتجاهات البحث العلمي لمعالجة هذه القضايا من أعماقها وباستخراج جذورها التاريخية، وترتيبها ضمن

سَيَّاق الإجماع الوطني العام، وبالتالي تجد جميع الأطراف نفسها مندفعة لتقديم انشغالات وتساؤلات صادقة وسليمة ولها علاقة وثيقة ومباشرة بصلب المسألة اللغوية والحاجة إلى تسميتها.

المصارحة بالأفكار والأهداف والنوايا عند هذا المستوى من المسؤولية الوطنية، تبعد عن قضية مشروع التعريب وكل ما أثير حوله من شكوك وارتياب كلّ شوائب التضليل والإساءة وسوء الظن، فلا يمكن أن توجد عندئذ أفكار مقبولة وأخرى ممنوعة، وإنما هناك فقط أفكار تخدم المشروع وتدعمه وتثبت في سياقه الثقافي الوطني وتدججه في رحب المشاريع الأخرى، التي تخدم بالأساس توجهات الدولة الجزائرية، التي تتحوّل ضمن كل مقاصدها إلى واجب للخدمة الوطنية يساهم به الجميع، ولا يعتبر أي كان وهو يقوم بهذا الواجب، أنه يقوم به تحت ضغط أو خوف أو تبني لمواقف أجبر عليها تحت إكراه أو تهديد، أو إبقاءً لدور بعض الاعتبارات ذات الصلة بأحوال وحوادث ما قبل سنة 1962م، أو لاعتبارات سياسية ذات ارتباطات بمشارب أيديولوجية أو نوازع عرقية.

إن الاعتقاد بأهمية أداء هذه الخدمة الوطنية في تناول أبعاد المسألة اللغوية، إنما ينشأ أساساً بوجود إرادة سياسية مفتوحة من قبل السلطة القائمة في تبني المشروع وخدمته واعتباره أحد أهم مهامها الرئيسية في عملية البناء الوطني، والمرء ضمن هذا السياق لا ينطلق في مساعيه من منطلق الشك والريبة، وإنما من منطلق البحث عن مزيد من العناصر الثقافية والفكرية واللغوية التي تخدم المشروع، الذي رفعته وحملته على كاهلها الدولة الوطنية، وعندما يرتقي الفهم في هذه المساعي إلى مستوى تقدير دور الدولة الوطنية.

لذا سيكون الفهم والتفسير لمكوّنات المشروع قائماً على فهم الرّهانات الوطنية الكبرى والاندماج في برامج ومضامين السياسات الرّسميّة المنتهجة وتبني الفلسفة العامة المتضمنة في التوجيهات السياسيّة للدولة، والحقّ أنه لو تمّ حصول هذا الإجماع من وجهة نظر وطنيّة في تلك الظروف (العقد السادس) وبتجميع كلّ الإرادات على خطّ واحد، لأمكن تخطيط وبرمجة جلسات عمل وبناء وجيهة لصياغة وإدارة مقتضيات محاور المسألة اللغوية في الجزائر، جلسات تتأسّس على عروض حوارية دقيقة وحكيمة من حيث الطّرح

نوعاً وكماً، ولا تدع أي فرصة لأي كان بالانسلاخ عن المسؤولية والتهرب منها تحت أي مبرر كان.

المسار الثقافي واللغوي الذي تم طرحه في الجزائر لحدّ الآن، كان بمقدوره أن يشكل عموداً مركزياً قوياً من أعمدة الوحدة الوطنية، ولو أنه سار من البداية على هذا النمط وبهذه المقاصد، لكان في إمكانه أن يتحوّل لاحقاً إلى إنجاز تاريخي نموذجي وخاصة على مستوى بلدان المغرب العربي، فالمسار بطبيعة تكوينه ومقوماته لم يكن يحتمل تضييعاً للفرص ولا الدخول في جدل عقيم ولا فتح باب الصراع باسم تباين أهداف المسألة اللغوية في الجزائر.

كان بالإمكان كذلك الدفع بالرافضين الممانعين إلى الاندماج في المشروع الوطني أو الدخول في ملاعنة مستمرة ولكن بلا غاية ولا نهاية، جعلت البعض منهم يشعرون متأخرين بزيغ أفكارهم وضحالة مواقفهم وعجزهم على امتلاك رؤية صائبة تجاه متطلبات المسألة اللغوية، وتبيّن لهم أن أسهل سلاح هو معارضة السلطة والاختفاء دوماً من وراء توجيه سيل اتهامات بالتواطؤ والخيانة والكذب، ولكن السلاح الأصعب والأنفع، هو قدرة المرء على أن يعارض السلطة وفي نفس الوقت يقوم بإنشاء وطرح مشروع وطني متكامل يصل به إلى تعرية ضعف السلطة وعجزها إن كان ذلك واقع بالفعل.

للأسف لم نشهد لهذا المسعى وجوداً في الداخل ولا في الخارج، الذي حصل هو تراشق أيديولوجي محموم مرتبط بحرص شديد على استرجاع مقومات أزمة الحركة الوطنية في بداية أربعينات القرن العشرين، وكل أفعال الفضح والكشف والتعرية إنما كانت مرتبطة بهذه الأزمة العقيمة، والتي لم تكن ملزمة للدولة بتبنيها وإبقاء أفكارها ونزاعاتها حية مؤثرة، إذ على العكس كانت ظروف وشروط عمليات البناء الوطني بعد 1962م تتطلب دفناً نهائياً لتلك النزعات، وعوض أن تبقى السلطة متعبة أمام هذا الملف، كان عليها فرض خطاب بديل يقوم على إبراز أهمية القضايا الوطنية الكبرى وما تقتضيه من التزامات تملئها الإجراءات السياسية والثقافية للبلد.

من هنا نود اليوم أن نجعل من مقاربتنا للمسألة اللغوية في الجزائر وعلاقة هذه المسألة بكل ما أثير حول مشروع التعريب مقارنة تحتكم إلى الشروط العلمية وإلى توفير

مجال من الرؤية النقدية للعالم الفكري لمشروع التعريب كجزء ثابت غير متناقض مع مكونات المسألة اللغوية وللإطار السياسي والإداري الذي اشتمله، فالقضية اندرجت من البداية ضمن فضاء من التفكير يقوم على أساس النظر إلى اللغة العربية باعتبارها لغة عانت من قمع لساني ولغوي على مدى طويل، وواجهت حجزا اجتماعيا قاسيا بقوة النص والقانون (11)، لذلك فالتصور للموضوع ينطلق من الفكرة المرتكزة على تقدير الجهد الإنساني والوجداني في إعادة بعث الحضور اللغوي للغة العربية في الجزائر، فهي بالتالي تنطوي على إرادة وموقف تقولبا في إطار مشروع فكري تاريخي ملتصق بكل تماهي بالأمة، رآه البعض من معارضي الطرف الآخر (الغنيمة الحربية) بلا معنى ولا أفق.

هناك نزعة يريد أصحابها أن تكون ذات مرجعية وتأسيس تعمل على إحداث توازن للقوى اللغوية والثقافية والفكرية، بين لغة كانت لها الهيمنة والبسط الفكري وكانت ممارسة للقمع اللغوي، وبين لغة يمكن أن تحتل مكانا يعيد للوضعية اللغوية توازنها، واللغة العربية كانت في تلك الظروف تحتاج أولا إلى قرار سياسي رسمي، يعتبرها دستوريا اللغة الرسمية للجزائر والجزائريين، بما يسمح للمدافعين عنها من التوفر على حظوظ الحراك التواصلية على مستوى الهيئات والدوائر، ولم تكن الرغبة في الواقع - على عكس ما تم ترويجه - سعي لتحل اللغة العربية محل اللغة الفرنسية، لأن الأمر المرغوب فيه آنذاك هو إعادة ربط الشعب بلغته، ولم تكن مسألة الاستبدال اللغوي (12) مطروحة ولا مقترحة.

المدار التواصلية كان في إطار تفعيل علاقة الإنسان بالفضاء الثقافي لمجتمعه، ولم يكن المسعى مقابلة لغة بلغة، وإلا سنقبل ضمن هذا الطرح بالقول القائل بأن الحركة الإنسانية والفكرية التي ارتبطت بمشروع التعريب، ما هي إلا حركة عدائية تاريخية للفرنسية كلغة بعيدا عن كونها لغة الاستعمار الفرنسي، ولم نشهد في الجزائر لحد اليوم وجود حركة إنسانية ولا فكرية تدفع بالتعريب ليتحول إلى قوة معادية للغة الفرنسية باعتبار أن اللغة الفرنسية لغة إنسانية للتبادل العلمي والمعرفي، فالحاجة الإنسانية للغة في الجزائر لم تكن قائمة على رغبة استبدال مكانة بمكانة على مستوى اللغة، فهذا يعني أن النظرة كانت نظرة تقدير زمني فقط بعمر 132 سنة استعمار، لكن المطلب كان يذهب إلى

أبعد من ذلك، إنه البحث في استرجاع مكونات هوياتية لأمة متواجدة جنباً إلى جنب مع الأمة الفرنسية قبل سنة 1830م.

مما هو معروف لدينا أن ستينيات القرن الماضي كانت تمثل حماساً وإقداماً كبيرين في نشاطات وأفكار الحركات الفكرية والتوجهات الأيديولوجية والأحزاب والجمعيات، الشيء الذي خلق تزامناً وصراعاً بين هذه الكيانات من دون أن ينعكس ذلك إيجاباً في تطور المجال الثقافي الذي استوعب مناقشات المسألة اللغوية، والملفت للنظر في هذا أن الأهداف والأفكار والممارسات التي دار حولها الصِّراع اللغوي والثقافي صارت إلى ما يشبه قاعدة أخلاقية محاطة بالهالة والسمو والقداسة، وكأن المساس بها أو إلحاق الضرر بها، هو مما يتخوف من عواقبه ونتائجه، وهذا لا يعني أن نزعة الوطنية الخالصة لم تنضج، وإنما المشكل الحاصل هنا هو اعتقاد كل طرف امتلاكه أصول الوطنية وحرمان غيره منها بحجج مختلفة وواهية، وأن التنازل عن هذه المواقف أثناء الصِّراع كأنه تراجع عن النزعة الوطنية.

صار كل طرف يفكر على هذا النحو، هذا الذي أعطى للصِّراع طابعاً مقدساً، واقتنع الكل أن الدافع الحقيقي وراء ذلك الصِّراع إنما هو الاندفاع الوجداني نحو الإسراع بالبناء الوطني للدولة الجديدة، وأي تأخر عن ذلك معناه إنهاء سياسي وفكري من المشاركة في الحياة السياسية الجديدة كطرف فاعل في السلطة، وخارجها بالطبع يعني لا نفوذ ولا تأثير ولا تحالف مع القوى المتحركة في الساحة.

قدّم أول سفير لفرنسا بالجزائر وهو الوزير والاقتصادي والحقوقي الفرنسي **جان مارسال جينيني Jean Marcel Jeanneney** تقارير وافية عن هذه الحالة مستشرفاً من خلالها النهايات المحتملة في ظل صعوبات اقتصادية جمة كانت تعاني منها الجزائر، وتابع ذلك خليفته من بعده السفير **جورج غورس Georges Gorse (13)**، لذا فإذا تحول الصِّراع إلى هدف في الحياة السياسيّة، ستقلّ وتنخفض حظوظ الاستقرار والأمن والهدوء كثيراً وتفتح أبواب المجتمع على احتمال وقوع قلاقل وفتن وأزمات، وهذا كان من بين مبررات الرئيس **هواري بومدين** للإقدام بالقيام بانقلاب **19 جوان 1965م**، وفرضه لنمط تعامل سياسي جديد يخالف لما سبق.

لقد تضلّرت الأمور على الجميع آنذاك، وصار من الصّعب على تلك الأطراف الوقوف بوعي تاريخي والتمييز بين امتلاك نزعة النضال من أجل التحرّر والاستقلال السياسي والعسكري، وهي نزعة وطنية خالصة تحملها جيل الثورة المسلّحة بكل معاناة وصبر ووعي، وبين امتلاك نزعة فكرية وسياسية خاصة هدفها وضع فلسفة وتصوّر لطريقة البناء الوطني لما بعد سنة 1962م قد لا تلقى إجماعا وطنيا حتى ولو كان من بين واضعيها من تحمل أعباء ومعاناة الثورة، وقد تكون هذه الفلسفة مجانبة ومخالفة للرّصيد الثوري للنزعة الوطنية التي ارتبطت بالحركة الاستقلالية، ومن كانوا جميعا من أطرافها.

- الجذور السياسية للمسألة اللغوية:

فهم هذه الأصول والجذور التي صنعت ملامح المشهد السياسي الأولى لما بعد سنة 1962م ضروري لأجل التعامل بحيطه علمية عند قراءتنا الأحداث والوقائع والآثار المترتبة عنها، وإذا حاولنا إلزام أنفسنا باحترام قراءة مضمون تقرير بيير كون **Rapport (Aout1964) Pierre Conn** (14)، وبالعودة إلى الإحاطة بالمسألة اللغوية ومشروع التعريب في هذه الظروف، فهو لا يمكن اعتباره مادة سياسية تتشوق تلك الأطراف إلى امتلاك ناصيتها واستخدامها كمادة للتنافس أو الصراع، لكن يجب التأكيد على أن مشروع التعريب كان بالفعل جهدا قويا من قبل نخبة ليست متورطة كلها في هذه الصراع، وإنما كانت تسعى لإقناع السياسيين بجدوى الأفكار الوجيهة التي تحملها ومبادراتهم الفكرية بخصوص تمشين مشروع التعريب، وإقناع القيادة السياسية بالدفع به إلى الأمام للمساهمة في تكريس المعالم الثقافية والفكرية والإنسانية للدولة الناهضة، لقد كان منتظرا من السلطة السياسية تبنيها للمشروع حتى تعطي إشارات ومؤشرات لمختلف الفئات الاجتماعية بمدى قوة النزعة الوطنية التي كرس استقلال الجزائر.

عند هذا المستوى من الفهم والمتابعة لا نستغرب حضور الخطاب الثقافي والفكري متمحورا حول مشروع التعريب واللغة العربية، فهي لم تكن مرتبطة بسعي لأجل طمأنة الجزائريين والفرنسيين بعدم ضياع ولا تضييع الميراث الثقافي واللغوي لما قبل سنة 1962م، وإنما كانت مرتبطة بإحقاق تسوية تاريخية حاسمة، وهي أن لغة الجزائر هي لغة

عربية ومن المعقول تجديد الهياكل وتطويرها لخدمة لغة عربية تتناسب وتتكيف وتتوافق مع التوجهات الوطنية التي حملتها الحركة الاستقلالية الوطنية، وأن اللغة الفرنسية هي لغة أجنبية طارئة في تاريخ المجتمع الجزائري، وأن وجودها وحضورها إنما فرضتهما إدارة استعمارية فرنسية نشطت بكل قوة واستثمار في مجال تكريس هذه اللغة خلال طول مدة استعمارها الجزائر باعتبارها لغة قمعية إقصائية، وحينما نتتبع سيرة رجل خبير في هذا المجال على شاكلة روبر آرنو **Robert Arnaud (15)** نتأكد من طبيعة وصحة الأفكار التي نتكلم عنها هنا.

لقد شعر الجميع بأهمية الخوض في الجوانب الثقافية والفكرية واللغوية في الجزائر الجديدة، ومن هنا نرى أن الظروف القائمة آنذاك هي التي ضغطت عليهم، وليس هم الذين أثاروا هذه الإشكالات وفرضوا وجهات نظرهم للسير بتغيير المجتمع آنذاك، لقد اكتفوا بالتفاعل مع ماجريات تلك الظروف والأحداث التي كانت تصنع نفسها بقوة، والطرف الفرنسي كان طرفا فاعلا فيها.

الوزير السفير **جان مارسال جينيني Jean Marcel Jeanneney** والفريق المعاون له تحمّل أعباء الطرف الفرنسي بكل حرص ومراقبة ومشاركة، ونجح في تهيئة أرضية علاقة جديدة بين الدولتين، بدليل أن الطرف فتح العديد من الورشات وخاصة سنة **1964م**، ففي الوقت الذي كان فيها الخير المستشار **بيير كون Pierre Conn** يقود لجنته الدراسية في متابعة تقييم المجالات الثقافية والفكرية واللغوية وما يتعلق بمسألة المدرسة الجزائرية ومستقبل الممارسة السوسولوجية في الجزائر، كان الطرف الفرنسي ممثلا في وفد متعدّد الاختصاصات يناقش القضايا المرتبطة بتهيئة اتفاقات ثنائية بين البلدين ووضع قواعد للتحكم في حركة هجرة الجزائريين نحو فرنسا بعد سنة **1962م**.

من الطبيعي أن يتحوّل مشروع التعريب إلى مشروع ثقافي يهتم به الفرنسيون والجزائريون ويدخل كمادة خطابية تربوية وإعلامية وسياسية وفكرية في البلدين معا، ويبعث في الفرنسيين مزيدا من القلق والانشغال بمستقبل إرثهم ورصيدهم اللغوي والثقافي في الجزائر، وسيتدخل علماء الاجتماع في فرنسا وخاصة في مجالات التربية واللغة والثقافة والمعرفة والنظم في مناقشة ظاهرة التعريب والازدواجية اللغوية المدرسية بالجزائر

كجزئيات مقلقة نوعاً ما في المسألة اللغوية، ولهذا كانت المناقشات حول مشروع التعريب تسير جنباً إلى جنب مع المناقشات حول الازدواجية اللغوية المدرسية في الجزائر، ولا تنفك الواحدة عن الأخرى من حيث الطرح والتكوين والاتجاه والمناقشة، فالأمر ارتبط بتخوف وتوجس أكثر مما ارتبط بنشوء حركة ثقافية واعية تفكر بمجدية في رسم معالم المشروع الثقافي بالجزائر وحمايته من الصّراعات والمناوشات السياسية.

المشكلة المطروحة هنا هو أن مشروع التعريب كخبرة لغوية ثقافية وجد نفسه في فضاء متجاذب، قوة الجذب في هذا الفضاء ذات منازع متضاربة وغير متعاقدة، وبالتالي لم يسلم في هذا الفضاء من أن تكون له مصادر جذب مختلفة باختلاف هذه المنازع، وهو ما لم يترك له الفرصة الوافية الكافية ليموضع في سياقه الثقافي الوطني السليم، أي باعتباره رصيذاً نوعياً قد يتحوّل في أي لحظة من لحظات تفاعل الرّصيد المتمالك مع محيطه الطبيعي إلى تيار ثقافي خالص قادر على تحقيق استعادة نوعية في مكوّنات الهوية الوطنية والدخول في مسار بناء الدولة الوطنية باعتباره عاملاً من عوامل إنشاء النهضة الجديدة المنتظرة، من دون أن تكون هذه الاستعادة ذات طابع انتفاضي إزاحي، معنى هذا أن القوى التي تدافع عن مشروع التعريب هي قوى ثقافية وليست سياسية بالضرورة والانتماء، فهي تسعى لتملأ سياقات جديدة وتخلق توازنات جديدة في التنوّع والتعدّد المتاح، لذا فهذه القوى الثقافية وجدت نفسها وحيدة تعاني من ضغوطات القوى التي تريد عزلها وتهميشها وعند الضرورة اتهمها بالبعثية والناصرية والتيار القومي العربي.

هذه القوى التي دافعت عن مشروع التعريب لم يكن الدافع وراء طرحها المشروع تذويب الجزائر في غير جغرافيتها، كما لم تكن مسيّسة ولا مدفوعة من قبل قوى سياسية معلنة أو مستترة تذهب في اتجاه تذويب الهوية الجزائرية في غير إطارها التاريخي وشرطها الإنساني، ولكن من الجهة المقابلة لا بد أن نشير إلى أن هذه القوى الثقافية، كانت أشد تخوفاً وتوجساً من حصول غلبة غير مرغوب فيها من جهتها، ترمي كذلك إلى تذويب مكونات الهوية الجزائرية بعد 1962م في فضاء الجغرافيا الثقافية لفرنسا، وهذه حقيقة لها بيناتها ودلائلها ومؤشرات، والمطلوب في تلك اللحظات هو التفكير في أمة جزائرية مستقلة بمكوناتها ومعطياتها التاريخية والإنسانية، وأن لهذه الأمة حضوراً ووجوداً

ومساهمات نوعية، كان الحري بالجميع العمل على إعادة اشتغالها في مشروع أكبر وهو المتعلق ببناء وتشكيل معالم حضارة جزائرية بناها الجزائريون عبر تاريخهم الطويل.

من هنا تحول مشروع التعريب في ظل المناوشات القائمة بين السياسيين إلى إطار تنهض به تشكيلة مختلفة من المثقفين، ولقد ذهب عبد الله شريط (16) شوطا كبيرا في هذا المجال، عندما صرح بأن هؤلاء المثقفين كانوا يمثلون المشهد الثقافي الوطني، فقد أشار في كتابه: "opinions sur la politique de l'enseignement.....":

"سياسة التعريب لم يضعها المعربون بل اقترحها ودعّمها جهاز كامل يعمل فيه المفرنسون والمزدوجو اللغة والمعربون" (ص38)، فلجانب الثقافي الغالب في مشروع التعريب، لم يتركه طويلا مادة إعلامية خطابية تديرها القوى السياسية المتصارعة، وإنما حولها إلى مساهمات علمية تبحث عن شروط تقعيد المشروع وترسيمه وتجاوز تهويمات المتصارعين.

أما ما يذهب إليه البعض من أن الخطاب الثقافي لمشروع التعريب هو خطاب السلطة السياسية الرسمية أفاءت به على الفئات النشطة في المؤسسات التعليمية والثقافية، ما هو في الحقيقة سوى رغبة من السلطة في تحقيق التلاحق بين المساهمة الثقافية للمثقفين والأثر السياسي الناجم عن تصادم القوى، لأجل خلق لحمة وإجماع وطنيين بخصوص الشأن الثقافي للمجتمع، فالسلطة تريد أن تبرز وتبقى بصورة قائمة على ترويج شكلها المفضل المتأسس على صورة عضوية لجهاز كان يجمع بين كيان الدولة وبين مختلف مقومات المجتمع، من دون أن تعني هذه الصورة حالة عاطفية تجاه مطامح ومطالب الجماهير العريضة.

غياب هذه الحالة العاطفية في موقف السلطة، الحاملة لهيبة هيئات الدولة في تبنيها للمشروع الثقافي لمشروع التعريب كإطار احتمال شرعية قوية في هذا الجانب وإغناء إضافي لخطابها السياسي، يدلّ على أنها كانت تراعي مصالح المتصارعين وتسعى إلى تحقيق تصالح في المواقع والمواقف، ولهذا لا نجد رفضا صريحا للغة العربية من حيث البنية والهوية، وإنما نجد رفضا لمشروع التعريب باعتباره آلية متميزة تنقل اللغة العربية من كونها مجرد بنية فكرية - ثقافية إلى طور آخر تصير فيه اللغة العربية غط تفكير وغط تفاعل وإطار من التواصل الجديد.

هذا الوضع بطبيعة الحال لم يكن ليساعد الكثير من المصالح والمواقع القائمة لبعض المتصارعين، ودليل ذلك أنه ضمناً يوجد اعتراف بشرعية الرصيد المتمالك للغة العربية، لكن بالمقابل تم وضع إجراءات تخضع سيرورة تفعيل آليات مشروع التعريب إلى ببطء شديد من حيث تنصيب الهياكل واختيار اللجان ووضع القوانين الحامية الضامنة والإسراع في تنفيذ مراحل المشروع، وتركت العملية في مواجهة تضارب وتداخل في المهام والصلاحيات والإشراف والإدارة.

الوجه الآخر للمشكلة يتعلق مباشرة بقوة حضور اللغة الفرنسية وسبل وأساليب دعم انتشار الثقافة الفرنسية بفعل طول مدة الاستعمار، مع وجود قوى كثيرة فهمت وتسعى لفرض فهمها، أن إقرار مشروع التعريب يعني إقصاء اللغة الفرنسية والعمل على استبدالها المباشر أو التدريجي ووجدوا في أدوات ووسائل ترويج هذه المغالطة فرصة مناسبة ومساعدة لخلق موانع نفسية وأخلاقية وفكرية للتمكين من خلق أجواء تردّد واضطراب من خلال نشر التخويف في أوساط المثقفين والمتعلمين وأصحاب المؤسسات الرسمية الإدارية والصناعية بخطورة مشروع التعريب في حال نجاحه وارتكازه على بعد ثقافي متين، فهم في حقيقة أمرهم يعانون معاناة نفسية ويرون استحالة التخلص من الولاء الفكري والثقافي للفرنسية ويريدون بقاء سلطانها إلى ما لا نهاية بأيّ طريقة من الطرق، ويستثمرون جهودهم بكثرة حول مصادر السلطة بالتركيز على تحقيق تأثير مباشر على مستوى الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بمحاور صناعة القرار.

أما على مستوى الحياة الثقافية والتعليمية والإعلامية، فلمشهد كان يمر بحركة رفض ومقاومة مستترة وتنتظر دعماً قوياً ومباشراً من فرنسا في تمثين المقاومة، وكانت في نفس السياق تتلبس بلبوس لا يعكس طبيعة هذا الرفض في أعين الرأي العام، لكون الجميع كان يراهن على ولاء الطبقات الشعبية الواسعة، ولكن كلّ ذلك لم يكن ليصمد ويتحوّل إلى أمر واقع جماهيرياً أمام رصيد معنوي هيّأته ظروف الحرب.

هذا الرصيد المتمالك أبان عن وجود مؤشرات إيجابية لدفع هذه الطبقات الشعبية للبحث عن مصادر الاستمداد والاسترجاع لمكوناتها التاريخية، ولهذا تحوّلت النقاشات حول مشروع التعريب إلى حرب إدارية مؤسّساتية على مستويات عليا في المجتمع كنوع من

سياسيات الإبعاد بالقضية عن متابعة ومراقبة هذه الطبقات، على أن هذه المؤشرات يجب فهمها على أنها مستوى نوعي من الوعي التاريخي لدى المواطن، وهو الذي فرض نسقا محدداً ضمن قالب من الأصالة في التعامل مع كلّ الحثثات المحيطة بمشروع التعريب.

هذه الأصالة تجلت من خلال نشاطات ثقافية وعلمية وعمل على إعادة بعث العربية من خلال المجلات والوثائق والنشريات خاصة على مستوى الجمعيات الثقافية التي برزت بعد سنة 1962م، حيث كانت مجلة التهذيب الإسلامي التابعة لجمعية القيم (17) من بين أكثرها بحثاً عن الأصول والقواعد التي تسمح بتطوير لغة عربية على المستوى الشعبي كما على المستوى الرسمي، وتريد أن تخلق لها حضوراً نوعياً واسعاً، وتحوّل هذا الحضور إلى تكريس ثقافي قاعدي، يستثمر في إطار من العلاقات العامة أو العلاقات الرسمية على مستوى المؤسسة، وترك هذا الاستثمار في الفضلاء والمجالات يمتد ليستوعب الدعاوى النشطة في إطار التمكين لازدواجية لغوية وعلمية مترافقة، وهو ما سيكون خدمة دون شك لمشروع التعريب في تلك الظروف، لأنه سيصل بالنهاية إلى إنشاء تكريس مدرسة جزائرية فاعلة في الترجمة من خلال تفعيل توجه نحو الازدواجية اللغوية المدرسية.

لا ينكر أحد من الدارسين التميز الكبير والنوعي للمدرسة الجزائرية للترجمة (18)، والتي تلقت ضربة عنيفة من خلال عرقلة نشاط هذه المدرسة، التي نالت تقديراً واحتراماً عربياً وأوروبياً وأنجبت أسماء ذات شهرة عالمية رائدة على شاكلته: حنفي بن عيسى، أبو العيد دودو، صالح دميري، عبد القادر زبدي، صالح خرفي وغيرهم، ولكن تلك الجهود لم تذهب هدراً باعتبارها قد نضجت وتمكنت بتراتها العلمي والتربوي، من أن تؤسس لتقاليد علمية متميزة في إطار هذه الازدواجية اللغوية المدرسية على مستوى الممارسات الإدارية والتربوية والاقتصادية والبيئية والإعلامية، والتي استفاد منها نظام التعليم في الجزائر استفادة قوية، وأبرز مؤشر على قوة هذا الحضور تلك النصوص التي كانت تزdan بها المقررات المناهج الدراسية في الجزائر، ومرة أخرى أثبتت هذه القرائن فشل المغالطة القائمة على اعتبار أن مشروع التعريب هو مشروع إقصائي وإزاحي وقمعي للغة الفرنسية وللتراث الثقافي الفرنسي العالمي، وبينت الأيام بطلان هذه الفكرة البائسة.

- المسألة اللغوية أمام مطارحة التحرر من الاستعمار الثقافي:

التحرّر من الاستعمار الثقافي (19) الذي تمّ رفعه خلال السنوات الأولى من الاستقلال كان يعني إحداث التوازن اللغوي والفكري والثقافي على الأقل، وهو حق من حقوق الشعب الجزائري، وإلا فما معنى الدخول في غمار حرب ضروس ضد الفرنسيين من دون التفكير في تحقيق تحرّر من الاستعمار الثقافي، يعني هذا أن هناك صراعا وعداوة وإراقة قمع وقتل من جهة وإرادة صمود ومقاومة من جهة ثانية، الفحصيلة يجب أن تكون طبيعية إذا فرض المنتصر في الحرب فكره وموقفه وشروطه، وهذا ما فعله وطالب به الجزائريون، ومن بين مضامين هذه الفحصيلة هو التحرّر من الاستعمار وإقامة مجتمع متوازن، والتوازن اللغوي يقتضي إعطاء كلّ الاعتبار للغة العربيّة وإلغاء فكرة كونها لغة أجنبيّة في أرضها، فالتحرّر يفرض تبنّيها لغة وطنية رسمية للجزائر وخاصّة في التعامل مع الدول الأجنبيّة.

ظلت المطالب والمساعي بتحقيق هذا التحرّر من الاستعمار الثقافي قائمة ولكن في الغالب ضمن مستويات أقل تموضعا وتأثيراً في الساحة السياسية وفي دوائر إصدار قرارات الدولة بهذا الشأن، نقصد بذلك أن حركة هذه المطالب ومساراتها ظلت متمثلة في جهود تلك القوى المثقفة والنخبة المتعلمة أكثر مما كانت مشروعا نابعا من قلب انشغالات واهتمامات السلطة آنذاك أو ناجم عن تفكيرها بخصوصه، فالسلطة كما قلنا كانت لها غايات من مشروع التعريب لاكتساب شرعية متهبّة جماهيريا من جهة وتحقيق توافق مع أهداف القيادة السياسيّة للثورة الجزائريّة، فالسلطة لم تتخذ إجراءات سياسية سريعة وجذرية وثورية حتى بالمعنى الفكري والمعنوي، لإعطاء شرعية لنفسها بنفسها دون انتظارها تنهياً من الآخرين في ضوء نتائج صراعات بينية.

في الجهة المقابلة للسلطة كانت المطالب تتراكم وتتلاحق وتطلب إعطاء المزيد من التقدير والحضور الرسمي للغة العربيّة والتفكير في جعلها لغة إدارية مثلما هي عليه اللغة الفرنسيّة وتمكينها من حظّ التوفر على التواصل الاتصالي في كلّ الوظائف والمناصب التي تمّ إبقاءها واستغلالها بعد خروج الفرنسيين مثلما كانت تتمتع بها اللغة الفرنسيّة على الأقل خلال مرحلة الاستعمار كاملة، لكن النسيج السياسي العام الذي كانت تتشكّل منه سلطة في تلك الفترة لم يكن مقتنعا كلّ الاقتناع بمضامين هذه المطالب، لذلك ظلّ المشهد

يتميّز ببعض الخصائص، نتيجة تمسك السلطة بعودها تجاه الطرف الفرنسي بحسن تسيير المرحلة الانتقالية بكثير من الليونة والتهدئة وضبط النفس وكبح جماح الطموحين. لهذا كان تدخل الطرف الفرنسي واضحا في ضبط التوازن اللغوي والثقافي في المدرسة الجزائرية من خلال اللجنة الجزائرية الفرنسية المشتركة التي أشرف على جلساتها وإعداد التقرير النهائي بيير كون Pierre Conn، ولهذا احتضنت المدرسة الجزائرية مبكرا مشروع التوازن اللغوي والثقافي في شكل ازدواجية لغوية مدرسية متكافئة أو تميل قليلا إلى كفة اللغة الفرنسية، باعتبار أن التعليم التقني كان باللغة الفرنسية، وإقدام الفرنسيين على اقتراح برامج تبادل وتعاون في هذا المجال، وكانت رغبة الفرنسيين كبيرة في إبقاء اللغة الفرنسية محورية في النظام التعليمي بالجزائر وهو ما حصل بالفعل.

كما تمّ إحداث مثل هذا التوازن على مستوى إدارة الخدمات العمومية المحلية والذي أغلبها يتبع وزارة الداخلية وخاصة ما يتعلق بالأعمال الخدمية ذات الارتباط اليومي بالمواطن، وهو ما انعكس لاحقا بوجود جهود نوعية للاهتمام بالحياة البيئية ومتطلباتها وهو ما تمّ التكفل به لاحقا تحت عنوان مشروع **تعريب المحيط**، والذي تكفلت به الجماعات المحلية، وهو ما حمل في طياتها وجود تصوّر لتنظيم وإدارة شؤون الحياة اليومية، وفي إطارها تمّ استحداث ما يشبه قاموس استعمال حياتي يومي لأول مرة موجه بالأساس لتعريب المحيط من جهة ومن جهة ثانية الارتقاء بالاستعمال اللهجي الدارج اليومي من بساطته التعبيرية إلى لغة بيئية أكثر تنظيما وأوثق ارتباطا بفلسفة مشروع التعريب وهي موجهة بحسب ما تمّ إحداثه من تغييرات في نشاطات الجماعات المحلية.

أما النقطة الثالثة هنا فهو ما حصل على مستوى مختلف وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، وهو القطاع الذي شهد وجود توازن شبه متكامل بين اللغتين العربية والفرنسية، لكن بالتطور والتنوع والتخصّص بدت العناوين باللغة الفرنسية أكثر عددا ونوعية وحضورا من العناوين الصادرة باللغة العربية، وظلّ الإعلام الصّادر باللغة العربية يعاني مشاكل قطاعية وتقنية، كما أنّ نفس الشيء من حيث التوزيع والحضور والتداول يمكن الوقوف عليه فيما يخص الإذاعة والتلفزة، حيث انفتحت الفضاءات الخاصة بهما أمام

ازدواجية لغوية وثقافية تعكس طبيعة المرحلة، فكلاهما كانا ييثان باللغتين العربية والفرنسية.

تبقى البيئة السمعية - البصرية شاهدة على هذا التوازن، فالبث باللغتين موجود ومقنن، إما بإذاعات خالصة بلغة من اللغتين أو بإذاعات مزدوجة اللغة، أما على المستوى الأوسع فإنه بحكم التراكم ونوعية الإطارات ومحتوى سياسة التواصل، فإن كثيراً من المؤسسات الجزائرية الكبرى على اختلاف التخصص المهني والصناعي والتجاري، يميل إلى استخدام اللغة الفرنسية مباشرة.

- استشراف الواقع اللغوي في الجزائر:

الواقع اللغوي في الجزائر لا بد أن يتم فهمه في جزء كبير من فاعليته بإفراز الإرث الثقافي الاستعماري، هناك خوف من التفریط في اللغة الفرنسية المكتسبة وهناك خوف مقابل من تجربة اللغة العربية غير الممارسة رسمياً من قبل، وغير معترف بها لدى البعض، فقد صار جزء من المجتمع الجزائري وخاصة في المدن الكبرى ممن خالطوا الأوروبيين فيها، يعيشون فعلاً حالة من القطيعة التامة مع ميراث مجتمعتهم الثقافي واللغوي، فالتخوف المزدوج تقف وراءه قوة تاريخية خاصة، تشكلت وتكونت في حالة نفسية منضوية في إطار نوعي، وهي القوة التي تبلورت طيلة 132 سنة من التواجد الاستعماري.

من هذه الزاوية يجد مشروع التعريب شيئاً من شرعيته عند مطارحته بعد العودة الثقافية واللغوية لتأسيس منهج استرجاع الأصول التي بإمكانها أن تربط الجزائري بفضاء انتمائه الحضاري، وتبعده عن أي صراع ثقافي أو لغوي، والسلطة بين هذا الموقع وذاك، حاولت أن تكون أكثر براغماتية وأكثر عقلانية، فلا هي ترفض مشروع التعريب ولا هي تقدم له الدعم اللازم ولا تخذل الداعين إلى فرض ازدواجية لغوية مدرسية منسقة ولا تضع في وجوههم موانع، ولهذا لم تكن الإجراءات الخاصة بالجانب اللغوي قوية وفاعلة.

- الامتياز الإداري للغة الفرنسية:

لظروف طبيعية وسياسية وموضوعية كثيرة ظلت اللغة الفرنسية لغة مرحلة العقد السادس من القرن العشرين بامتياز كبير واستمرت بهذا النسق لاحقاً، كما كان لعقود

التعاون بين الدولتين دور كبير في حصول ذلك، وخاصةً خلال سنوات هذا العقد وبعضاً من النبي يليه، كما أنّ البعد المعنوي كان حاضراً بقوة، وهو ما أعطى للغة الفرنسية منزلة قوية في الحياة العامة وفي الإطار العملي المباشر، وهكذا أبقت لنفسها حضوراً وهيبة في أكثر المؤسسات الفاعلة، أما مشروع التعريب فصار كأنه مشروعاً مؤجلاً لعدم توفر الكثير من الشروط والمعطيات الموضوعية وغير الموضوعية لنجاحه وترسيمه.

أما ما بقي قائماً بصفة متحركة فكرياً ومعنوياً هو الالتزام بأهمية الدفاع عن المشروع وإبقائه أملاً متحركاً ولو على المدى البعيد، لذلك فاللغة الفرنسية تحولت إلى قطب الحراك المركزي المتموضع بين مؤسسات الدولة السياسية من جهة ومؤسسات الحياة العامة من جهة ثانية، وعليه لم تحقق اللغة العربية ولا مشروع التعريب الخطوات المنتظر تحقيقها خلال تلك الفترة، لقد حالت الصعوبات دون تمكين مشروع التعريب تحقيق أهدافه المرجوة خلال تلك الفترة وبالسريعة والنوعية المأمولة.

لا يمكن الإقرار اليوم بأن عدم تحقيق مشروع التعريب أهدافه، يعني وجود خلل في تكوينه الفلسفي والفكري و بناءً على ذلك عدم قدرته على انتقاء واختيار الوسائل والأدوات المساعدة على تحقيق الأهداف، ذلك أنّ التعريب لا يمكن ويجب ألا يتمّ اعتباره مشكلة لغوية إطلاقاً، وإنما يجب النظر إليه ككيان بنيوي مرتبط بلغة هي اللغة العربية وبتاريخ الذي هو تاريخ المجتمع الجزائري، وعليه فالنظر السليم هو الذي يقف أمام المشاكل التي اعترضته وأعاق حراكه، فالمشروع على الرغم من عدم توفر بعض الشروط وخاصةً الإطارات المبدعة في مجاله، فليس مبرراً ولا مقبولاً الحكم عليه بأنه مشروع لم ينل قبولاً ولا إجماعاً وطنيين، ولذلك نتساءل ببراءة: من هم هؤلاء الذين انسحبوا ومنعوا تحقيق الإجماع الوطني بخصوصه وشأنه؟؟؟.

هنا تتدخل الولاءات السياسية والألوان الأيديولوجية للسياسيين لتخلط الأوراق وتتورط في حصول مغالطات تاريخية، إنه على أقلّ تقدير يجب الإشهاد بأن المشرفين على مشروع التعريب وصلوا إلى مستوى فكري سمح لهم بتحقيق شروط التأسيس الفعلي والعملي للهيكل العام لهذا المشروع، لذا فهم القائمون عليه أن موازين القوى لا تسمح

لهم في أقصى الحدود إلا بضمان نشاط حراكي محدود، والتفكير في تحقيقه على مدى بعيد حالما تتوفر الإرادات وتنضج المواقف وتبرز القيادات الفاعلة في إدارته وتسييره.

لكن نتساءل مرة أخرى ما الذي حققه مشروع التعريب من نتائج في هذه

الظروف؟؟؟؟ مشروع التعريب كان يخضع دائما لتأثير معادلة العلاقة المتوترة بين السلطة والمعارضة، وحالما تستتب الأمور على هذا الصعيد، يمكن للتعريب أن يجد خارطة حراكه الناجح، فما تحقق من المشروع لم يكن بتأثير من القائمين على المشروع - لنقص الإمكانيات والقوة السياسية - وإنما كان بسبب طبيعة الصراع و نتائجه.

بعض الأطراف كانت تجد في دعمها لمشروع التعريب - على غرار فعل السلطة - كسبا لمزيد من القوة التفاوضية وحصولا على ولاء جماهيري أوسع بتهيج العواطف الجياشة، فخدمتها للتعريب واللغة العربية محسوبة ومحسومة وكانت تخضع في الانخفاض والارتفاع لطبيعة ومدى تقديرها للنفع العام الذي ستناله من ذلك في مواجهة صراعات من جهات أخرى، وبحسب تقديرها أيضا لشدة الصراع وحدته ومخارجه، كانت تحدد موقفها الداعم للتعريب واللغة العربية.

بطبيعة المرحلة الجديدة كانت اللغة العربية جزءا من هذا الوجه الجديد للمجتمع ولهذا تحقق للغة العربية ما كان يمكن تحقيقه في مرحلة تاريخية كانت صفتها الغالبة هي الانتقالية والتدرج، فلا توجد إنجازات كبيرة في هذا المجال ولكن بالمقابل حصل شيء من التطور النوعي، لقد وجدت اللغة العربية سياقات جديدة يمكن لها أن تشكل نواة حضور فاعل، سيؤدي تراكمها إلى إتاحة الظرف والفرصة لتحويل الحضور إلى ارتقاء رسمي وارتفاع من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى.

هذا يجد ذاته يعدّ ضمانة معنوية وأخلاقية تدفع نحو جعل الاندفاع نحو مشروع التعريب مهمة الجميع، ومن بين هذا الجميع إقبال السلطة على وضع قواعد حامية للمشروع وإحاطته بهالة فكرية تفضي بالاحتمال إلى تحويل التعريب إلى موقف رسمي لا يمكن التغافل عنه ولا إغفاله، يسمح من جهة من جعل الجهود الإنشائية البنائية متبلورة في تشكيلة إنهاء خط السير في سياق المطالبة والتحرك عن طريق الإلحاح والاحتجاج لإخراج السلطة والدخول في سياق آخر نوعي وسليم، كما يسمح من جهة ثانية بإبداء

انشغال وتوجيه الأفكار والإرادات نحو تركيز أكثر بالبحث والتدقيق في الأسباب والعوامل التي جعلت خطوات الإنجاز حتى ولو كانت تلقائية تسير ببطء كبير وتراخي ملحوظ. عدم اتخاذ الإجراءات ثم غياب قوة تسهر على تسريع انتقائها وتفعيلها ضمن مخطط تعريب وطني كامل، والسير نحو إيجاد حلول مؤقتة ترضي الجميع دون استثناء، بما في ذلك الطرف الفرنسي، لا تعدّ في الحقيقة حلولاً ناجعة، بقدر ما إنها تحاول أن تضمن إجماعاً سورياً بعيداً عن فحص القضايا وترتيبها بما يتناسب مع الحد الأعلى للمصلحة الوطنية، وضمان بقاء اللحمة الوطنية عند مستوى المعتقد الثوري، فعقل السلطة كان مبرمجاً في مساحات أخرى للحسم في قضايا لا علاقة لها بالتعريب رغم أهميته الكبيرة. لا يمكننا في هذا الصدد إلا أن نقدّم وجهة نظر تأخذ بعين الاعتبار أساساً ما توفر لدينا من معطيات علمية ودراسية بخصوص دراسة المسار التاريخي لمشروع التعريب والإلمام بسيرورته، لأن القصد أن نكون طرفاً علمياً وليس طرفاً سياسياً، إذ من شأن ذلك أن يدفعنا إلى اتخاذ موقف متعاطف تجاه طرف وموقف غير متعاطف تجاه طرف آخر، ولهذا كان تركيزنا أكثر على دراسة المشروع في حدود المسألة اللغوية وليس الأطراف والأشخاص الحاضرة والفاعلة في تلك الفترة، هذا يعني أننا نميل إلى تحديد المدخل المنهجي للدراسة من خلال العمل على وضع كل إجراء وكل هيئة وكل اتجاه وكل شخصية أو طرف في سياقه وإطاره الذي انتظم فيه، والحكم عندئذ على المشاريع والأفكار والشخصيات سيرتبط بطبيعة الظروف التي أنتجتهم وحركتهم، ولا نحمل هذه الأشياء والذوات ما ليس له علاقة بالظروف التي أنتجتهم وحركتهم.

أملنا أن يعرف ويفهم الجميع السياق والأهداف والإرادات التي ارتبطت بالمشروع الدراسي للمسألة اللغوية في الجزائر الذي أشرف عليه الخبير بيير كون **Pierre Conn** والتي سيّرت الملف بالطريقة التي رأتها الأطراف المعنية مناسبة للواقع الجزائري العام، وإذا استطعنا أن نضع كل شيء في إطاره ومقامه وسياقه الدقيق، نكون بذلك قد نجحنا في تحديد ملامح وخصائص الأشياء والذوات والوصول إلى رسم حدود خارطة كل مجال ومعرفة درجات الحراك السائد ومعرفة خطوط التماس الصغرى والكبرى، لهذا نقول بأن التقرير الدراسي الذي وضعه الخبير بيير كون جاء ليبحث عن بديل ثقافي لفتح النقاش حول

المسألة اللغوية في الجزائر ومحاور أصحاب مشروع التعريب انطلاقاً من واقع المدرسة الجزائرية، والذي يكون بمضمون ووسائل تربط السياق ضمن مخطط الازدواجية اللغوية المدرسية.

لهذا تمّ التركيز على نظام التعليم ومكوّناته ولكون أنّ هذا الجانب قد تحقق، فمعنى ذلك أن مشروع التعريب أو إدماج اللغة العربية في نظام التعليم الرسمي ظلّ يخضع لمقاييس ومعايير تحمي اللغة الفرنسية وتحافظ على حضورها الفكري والتربوي والثقافي، لكون أن أعضاء اللجنة التي أشرف عليها الخبير **بيير كون** وكثير من الفاعلين، ظنوا أن التحرّر من الاستعمار الثقافي، يعني إقناع الرأي العام بأن إدراج مشروع التعريب في مسار قمعي إقصائي يزيح اللغة الفرنسيّة نهائياً لتحلّ اللغة العربية محلّها، هناك فرق كبير بين أن تكون الازدواجية التعليميّة تحمل هدفاً خاصاً يقوم بعملية الاستبدال الثقافي وخلق نوع من تحصين لغوي - ثقافي مفترض، وبين أن تكون الازدواجية اللغوية حاجة علمية وبيداغوجية يحتاج إليها المعلم والمتعلم بواسطة من الوسائط اللغوية المتاحة لاكتساب العلم والمعرفة.

نحن نعتبر أن فشل الازدواجية اللغوية المدرسية في الجزائر يرجع إلى كون أن من وضعوها وأشرفوا عليها، إنّما فعلوا ذلك كذلك لإبعاد بقية اللغات الأجنبية من الحضور في الفضاء التعليمي الجزائري، وأنهم كانوا بعيدين عن فهم أبعاد المسألة اللغوية في الجزائر، حيث كان بالإمكان التفكير من البداية وضع مخطط علمي متكافئ للانتقال **من الازدواجية اللغوية المدرسية إلى التعدّد اللغوي**، وها هي الجامعات الجزائرية اليوم تعاني من فقر إتقان الطلاب في فنّ تعلّم واستعمال اللغات الأجنبية واستعمالها، وقد أضاعت الجامعة فرصاً كبيرة ببقائها واستمرارها في ضبط علاقاتها العلميّة والبيداغوجيّة ضمن هذه العلاقة الباهتة القائمة على الازدواجية اللغويّة وحسب، بينما الطالب في الجامعات الفرنسيّة - على سبيل المثال - مدفوع لإتقان اللغات الأجنبية واستعمالها المكثف.

هذه نتيجة ومفارقة من مفارقات سنوات العقد السّادس، الدّولة الجزائريّة كما بقيّة النخب فيها على اختلاف مشاربها ساروا جميعاً في إطار اعتبار الازدواجية اللغويّة مكسباً يجب الحفاظ عليه واعتباره خياراً علمياً وبيداغوجياً لازماً، ولم يشذ أحد عن هذه القاعدة،

والانطلاق بذلك كان من مرحلة التعليم الابتدائي وقد أبانت الإجراءات الإصلاحية لسنة 1968م عن وجود تفكير مرحلي تدريجي في اعتماد التوازن التقريبي بين اللغتين.

استعمال اللغة العربية مسّ ابتداءً من سنة 1968م السنتين الأولى والثانية، لينشأ التجانس والتشاكل بين اللغتين ابتداءً من السنة الثالثة ابتدائي إلى المراحل الأعلى، وخاصة على مستوى التخصصات التقنية والعلمية والتطبيقية في المدارس الثانوية أو المتأخر الثانوية، التي برزت فيها فعليا قاعدة التوازن بين اللغتين واحترام الازدواجية أو الميل بسبب التخصص إلى اعتماد اللغة الفرنسية أكثر من اللغة العربية، وهناك من فهم أن حضور اللغة الفرنسية القوي ضمن هذه الازدواجية إنما كان ضرورة من الضرورات التعليمية لكون أن اللغة العربية التي تقولبت في مشروع التعريب تمثل مشكلة لغوية، لكن التطبيق البيداغوجي للغة العربية جاء بعكس مضامين هذه المغالطات.

هناك شيء ملفت للنظر هنا وهو ما يتعلق بلغة تعليم العلوم التقنية والتطبيقية، التي تتم باعتماد لغة فرنسية، فنحن من حيث المبدأ لا نمانع ولا نرفض ولكن نساءل: هل الاتجاه نحو جعل اللغة الفرنسية لغة العلوم التقنية والتطبيقية والعلمية في مختلف المراحل التعليمية، يرجع إلى كون أن اللغة الفرنسية لغة هذه العلوم، أم أنه اتجاه للتكيف مع المعطى اللغوي للإنتاج العلمي والمعرفي العالمي؟؟؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يتم الانتقال لحد الآن فيما يخص لغة التعليم من الازدواجية اللغوية أو الواحدية اللغوية (لغة العلوم التقنية والتطبيقية) إلى التعددية اللغوية إذا كان الغرض الرفع من شأن المدرسة والجامعة في الجزائر؟؟.

يمكن في بعض الأحيان أن نفهم الصراع في المجتمع على أنه استبطان لقضايا ومحاور حساسة غير معلنة، فقد يبدو على أنه مرتبط باستحقاقات ظرفية أو برغبة في تحقيق تسوية سياسية، أو لفرض آراء وأفكار متشعبة بقيم وأيديولوجيا معينة، فالبعض يريد التبرير لفكرة الازدواجية التاريخية للغة، بحكم أنها ميراث تاريخي ثابت لا يمكن القفز عليه، في حين أنّ العامل التاريخي يؤكد رسمية اللغة الفرنسية وحرمان اللغة العربية من ذلك، ولا يتمّ الاتجاه نحو إعطاء تبرير أكثر واقعية وعقلانية للازدواجية.

هناك تخوّف من الفشل عند حصول عرض موضوعي للظاهرة، لكونه يكشف في الواقع عن عوز كل المقاربات التي تم تشكيلها لطرح وعلاج المسألة اللغوية، وهناك من يدفع بالأقوال وبالأفعال إلى التأكيد على أنّ الازدواجية اللغوية هي لازمة من اللوازم السياسية ويجب الإقرار بها على هذا النحو، باعتبار أن الجزائر جزء من فضاء متوسطي يتعامل باللغة الفرنسية فقط، في حين أن هذا التذرّع يخفي في الواقع وجود نزعة للدفع بالسلطة إلى الانضمام في المجموعة الفرانكفونية المتوسطة ولم يكن العامل الدبلوماسي هو الداعي الحقيقي لذلك.

بالموازاة يتمّ التخويف من القوميين العرب وحركة البعث وما شاكلها من مغالطات، وكأنّ هؤلاء هم من يمثلون الميراث الثقافي والحضاري للغة العربية، وأنّ الجزائر لا تمثل شيئاً في هذا الميراث، بدليل عدم وجود أيّ حراك نحو الاهتمام بإحداث تعليم تقني مزدوج اللغة على مستوى التعليم التقني الجامعي، وهو ما يعني وجود تصوّر بأنّ اللغة العربية لا مكان لها في التعليم التقني الجامعي ولا يمكن أن يعتدّ بها في تطوير الإنتاج العلمي الجامعي خارج دائرة العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذن هناك خارطة واضحة للمعالم للتوزيع الجغرافي اللغوي في الجامعة الجزائرية تكرّس كواقع لا يمكن أن يتغيّر.

الذي نلاحظه في هذا المجال أن الازدواجية اللغوية تفقد ازدواجيتها وتبدأ في الخروج من دائرتها كلما ارتقينا تقدما من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي، لتتحول اللغة التعليمية إلى لغة واحدة وهي اللغة الفرنسية وتنتفي معها اللغة العربية نهائياً، في حين يبقى المجال التعليمي الذي يعتمد اللغة العربية ضيقاً ويتحدّد حصرياً في التخصصات الأدبية وشيء من التخصصات النفسية والاجتماعية والإنسانية، وهو أمر غير مقبول كذلك من الناحية العلمية لأنه يفرض على طالب العلم فيها أحادية اللغة وهو ما يمنعه من الانفتاح على مصادر العلوم والمعارف باللغات الأخرى، وهذا وجه آخر من أوجه المغالطة التي سرّبت وسوّقت بكثير من التسبب والعبثية، فالتعريب لم يكن يقصد به اللغة الواحدة التي تقصي اللغات الأخرى، وإنما هو ضرورة ضمان الحضور اللغوي العربي إلى جانب اللغات الأخرى، بعد أن كان مغيباً ومقصياً خلال ملة الاستعمار الفرنسي للجزائر.

هكذا تمّ وضع تقسيم فضائي وجغرافي خاطئ ومعوز في اعتماد طبيعة اللغات في التعليم العالي بالجزائر، فالتخصّصات التكنولوجيّة في الجامعات الجزائرية تعتمد اللغة الفرنسيّة كلغة تعليم، لكن المشكل المطروح أمامها هو أن أغلب الطلبة يجدون صعوبة في إتقان اللغة الفرنسيّة العلمية المعتمدة في التعليم الجامعي التقني، لكونهم ونتيجة غياب ضبط دقيق للتحصيل اللغوي يجدون أنفسهم محرومين من ذلك فيما سبق من مراحل التعليم من اكتساب لغة أجنبية علمية متكاملة، وهناك بعض الاستثناءات الخاصة ببعض التخصصات التكنولوجية التي تمثل فيها المواد المدرّسة باللغة العربية نسبة متواضعة للغاية.

- الهوامش والإحالات:

- (1) من بين طلائع الدراسات العربية التي تناولت جوانب هذه الوضعية اللغوية - الثقافية في الجزائر، دراسات فؤاد الشهابي ويونس درمونة وساطع الحصري
- (2) انفراد الباحث والأستاذ الجامعي عبد الرحمن بوزيلة بإعداد دراسة علمية لنيل شهادة دبلوم الدراسات المعمّقة سنة 1976 حول موضوع أيديولوجية المعلّمين، حيث تناول فيها ظاهرة المفرنسين والمعربين في نظام التعليم وتأثيراته في تشكيل بنية لغوية علمية.
- (3) راجع كتاب الأستاذ والباحث عثمان سعدي: التعريب في الجزائر، مطبعة النهضة العربية، بيروت، 1962.
- (4) محمد مصايف: في الثورة والتعريب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 61.
- (5) في الواقع نجد الباحثة والأستاذة الجامعية خولة طالب الإبراهيمي من أبرز الذين أثاروا نقاشا علميا موسعا حول المسألة اللغوية في الجزائر، وهنا يمكن مراجعة كتابها:

Les Algériens et leurs langues

(6) عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث - دراسة سوسيلوجية، ترجمة فيصل عباس، بيروت، دار الحداثة، 1981، ص238، أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962 - 1972م، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، ش.و.ن.ت، ص ص 99-102، 167-189.

(7) Daniel Guerrin : **l'Algérie qui se cherche** ; Paris ; Edition Présences Africaine ; 1964 ; 76.

(8) تقتضي الأهمية العلمية لهذه الدراسة والدراسات التي تهتم بالمسألة اللغوية في الجزائر ومختلف القضايا ذات الطابع الثقافي العودة إلى التقارير والوثائق والكتب التي تركها أو نشرها سفراء فرنسا في الجزائر من سنة 1962م إلى غاية سنة 1971م.

(9) Cf programmes d'enseignement élémentaire et directives pédagogiques, Alger, Publications du ministère des enseignements primaire et secondaire, IPN, l'année scolaire 1974-1975.

(10) le groupe de l'I.E.D.E.S : **la politique scolaire en Algérie**; in l'Algérie de demain; p29.

(11) يعتبر أحمد الخطيب من بين أكثر الباحثين في الجزائر من ركّز اهتمامه على متابعة الوضعية التاريخية للمسألة اللغوية في الجزائر، عبر العديد من مقالاته وكتبه

(12) كان الباحث الفرنسي **دانييل قيران** من الذين تناولوا بإسهاب كبير واقع المسألة اللغوية وقضايا أخرى، ومنها على الخصوص قضية الاستبدال اللغوي، وقد ضمّن بعض أفكاره في كتابه **الجزائر التي تبحث عن نفسها l'Algérie qui se cherche** فالجزائر كما يقول **دانييل قيران Daniel Guerrin** هي نفسها الجزائر التي كانت فرنسا تبحث فيها وتبحث عنها لربط اتجاهات المرحلة الانتقالية الجديدة والتي كانت تبدو لها هشة ومتوترة.

(13) من المهم عليما وفكريا ودراسيا العودة بالدراسة المركزة لفكر وجهد السفراء الفرنسيين في الجزائر خلال العقد السادس، فهو مما يساعد على إعادة قراءة وضبط تاريخ مختلف القضايا الحاسمة في الجزائر المعاصرة.

(14) التقرير الفرنسي الذي أشرف عليه عالم الاجتماع الفرنسي **بيير كون Pierre Conn** امتد نظرياً حسب ما يبدو من دفتر شروط التقرير من شهر نوفمبر 1964م إلى غاية شهر فبراير

1965م، ويأتي عمل البعثة في إطار تنفيذ مضامين البرنامج الموسّع للمساعدة التقنية Programme Elargi d'Assistance Technique (PEAT) وهو البرنامج الذي ترعاه إداريا وماليا منظمة اليونيسكو، والتي بالفعل صدر التقرير باسمها وتحت إشرافها، وهو مسجّل في أرشيف البرنامج الموسّع تحت رقم WS/0865/64-SS، وتم كذلك إيداع التقرير وأعمال اللّجنة التي أشرف عليه عالم الاجتماع الفرنسي لدى مصالح التربيّة الخاصّة بالخبراء وأعمال التقييم وفق الصيغة التالّية EPTA/SS/Consultant مع إرفاقه بتأشيرة خاصّة فوق

التقرير "توزيع محدود" Distribution limitée

(15) روبر آرنو Robert Arnaud اختصاصي فرنسي كبير في شؤون الجزائر ومنطقة الساحل ثقافيا ولغويا ودينيا، كان يقيم خلال الفترة الاستعمارية بالجزائر وكان قد ولد بها سنة 1878م، مات مقتولا في إحدى القرى الموريتانية، وعمل جنبا إلى جنب مع المستشرق الفرنسي

زافي كوبولاني Xavier Coppolani

16 Abdullah Cheriet : **Opinions sur la politique de l'enseignement et de l'arabisation**; Alger; SNED.1983. pp 37 ; 42)

17 يعتبر الأستاذ الهاشمي التيجاني من بين الجامعيين القلائل الذين درسوا تاريخ جمعية القيم وتتبع تفاصيل حركتها ونشاط مؤسسيها، وقد جمع عنها الكثير من الحوادث والتواريخ ورافق نشاطاتها من البداية إلى النهاية، العودة إلى تراث هذا الباحث تسمح لنا من اكتساب معلومات جديدة عن الجمعية.

18 تحدث الأستاذ الجامعي عبد الرحمن الحاج صالح بكل إسهاب وألم عن التجربة المرة التي رافقت إغلاق المدرسة (المعهد) الجزائري للترجمة، معتبرا ذلك جزءا من مخطط يهدف إلى منع تحويل اللغة العربية إلى لغة علمية بالجزائر.

19 للحصول عن تفاصيل ضافية حول مشروع التحرر من الاستعمار الثقافي، يحسن مراجعة ما كتب الوزير أحمد طالب الإبراهيمي وخاصة: Ministère de l'éducation nationale : **l'éducation au service de la nation**; Alger; IPN; 1966